

لكل واحد من المتبايعين بعد انقضاء البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس باطلاهما وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من قاده علي بن ابي طالب وابن عمر وابن عباس وابوهيرة وابوبرزة الاسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصرى والشعبي والزهرى والاوزاعي وابن ابي ذيب وسفيان ابن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلي بن المهدي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وابوتور وابوعبيد والبخاري وسائر المحدثين واخرون رضي الله عنهم وقال ابو حنيفة وماذا لا يثبت خيار المجلس بل يلزم البيع بنفس الايجاب والقبول وبه قال ربيعة وحكى عن النخعي وهو رواية عن الثوري وهذا الاحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء ليس لهم عنها جواب صحيح فالصواب ثبوته كما قال الجمهور والله اعلم واما قوله صلى الله عليه وسلم لا بيع بالخيار ففيه ثلاثة افوال ذكرها اصحابنا وغيرهم من العلماء اصحابنا المراد بالتخيير بوجوب تمام العقد فبمفارقة المجلس وتقديره ثبت لهما الخيار بالبريق الا ان يختارا في المجلس ويختارا مضا البيع فيلزم البيع بنفس التخيير ولا يدور المفارقة والقول الثاني ان معناه الايبعا شرط فيه خيار الشرط ثلاثة ايام او دونها فلا ينقض

الخيار

الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث ان معناه الايبعا شرط فيه ان لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وهذا قول من يصحح البيع على هذا الوجه والاصح عند اصحابنا بطلانه بهذا الشرط فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث والتق اصحابنا في ترجيح القول الاول وهو المنصوص المشافعي ونقلوه عنه وبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله ومن رحمه من المحدثين اليه سمي ثم بسط دلائله بين ضعف ما يروونها ثم قال وذهب كثير من العلماء الى تضعيف الاثر المنقول عن عمر رضي الله عنه البيع صفقة او خيار وان البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار وان المراد ببيع الخيار التخيير بعد البيع او ببيع شرط فيه خيار ثلاثة ايام ثم قال والصحيح ان المراد بالتخيير بعد البيع لان نافعا بما عبر عنه ببيع الخيار وبما فسره ومن قال بتصحیح هذا ابو عيسى الترمذى ونقل ابن المنذر والاشرف هذا التفسير عن الثوري والاوزاعي وابن عيينة وعبيد الله بن الحسن العنبري والشافعي واسحاق بن راهويه والله اعلم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان رقا وبنا بورك لهما في بيعهما اي بين كل واحد منهما لصاحبه ما يحتاج